ملحق

المدد ١٨٨ المداد ١٨٨ المداد ١٨٨ المداد ١٨٨ المداد ١٨٨ المداد المداد ١٨٨ المدا

و۱۹۳۸مارت۱۹۳۲

الصحيفة

445-444

عمان : الاثنين في ٢١ ذي القفدة ١٣٥٠

## الفائدة

مذاكرات المجلس التشريعي محضرالجلسة العشرونالدورة الاعتبادية الاولىالمجلس التشريعي الاردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ٧-٣٠ - ١٩٣٢

اقتراح العضوناجي باشابشأن لغوالمواده – ٩ من قانون منع سرقة الحيوانات

وقرارالمجلس-حوله .

اقتراج العضو محمد باشاالسعد فيا يتعلق بتبديل الغرامات بالحبس والحبس بالغرامات

وقرارالمحلس حوله اقتر اج العضو متري باشا بشأن جعل التشجير اجبار با وقرار المحلس حوله ۲۲۰ – ۲۲۶

قرار اللجنة الادارية بشأن تأجيل ديون الصرف الزراعي عن بعض

قرى اللواء الشالي وقرار المجلس حوله

قرار اللجنة الادارية فيما يتعلق بطلب رفع ضريبة التمتع عن المامين وقرار المجلس حوله ٢٢٨ قرار اللجنة الادارية حول شكاية قاضي معان الشيخ عبد الحي وقرار المجلس حوله ٢٢٩ ٢٢٠ ،

قرار اللجنة الادارية حول طلب السيدصالح المصطفى جرالم الاربد

نرارالمجلس-دوله ۲۲۹

قرار اللجنة الادارية بشأن تعديل رسوم الجلود وقرار المحاس حوله

مواضيع الجلسة القادمة معادمة المسكاية الموجهة ضدمد عي عام اربدوجواب وزير العدلية عليه ٢٣١ مواضيع الجلسة القادمة

لتشريعي

لاتبقى فائدة من مصالحتها مادام في النتيجة سيصدر الحكم على احدهما ، لذلك ارى ان تبقى القواعد. المتبعة في هذا الشأن على ماهي عليه ·

مترى باشا الزريقات — ان غاية الزميل ناجي باشا من تقديم هذا الاقتراجهو قطع العادة الرديئة من البلاد الاردنية حيث ان القوانين الموجودة المختصة بمعالجة هذا الدا ولا تكفي لمنع الخطف، واما من جهة اقامة الدعوى من طرف الحق العام: فاذا وقعت جريمة خطف وزنا بالجبر واشتهرت بين الناس وايس للمزنى بها ولي عفما المانع من اقامة الدعوى من قبل الحق العام والتشديد بالجزا على العامل معها ?

فا دامانالله سبحانه و تمالى يجازى الزاني باكبر الجزاء ، فما الذي ي:منا اذاً من تشديد الجزاء في القانون ?

ارى لزوم تشديد العقوبة بحق الخاطف الذي يفرق بين الزوجة وزوجها واولادها لاجل قطع العادات الرديئة ·

عوده بك – الحق العام كل وقت يقيم الدعوى رأساً اذا وقع جرم الخطف جبراً ، اما ما عرضته فهو الخطف بالرضاء ، وعرضت ايضاً ان المسادة (٢٠٦) تحتوي على الجزاء الشديد اكثر مما يطلب .

عادل بك – اقترح ان تحال اللائحة مع الاقتراح على الحكومة لاجل النظرفيهما ·

« فوافق المجلس على ذلك » .

الرئيس – مواضيع الجاسة الآتية :

١ — اقتراح المضو ناجي باشا العزام بشأن لغو المواد ٣—٩ من قانون منع سرقة الحيوانات العثماني

٢ — اقتراح العضو محمد باشا السعد فيما يتعلق بديديل الغرامات بالحبس

السيم وايجاد الاهلين على تشجير اراضيهم وايجاد السين على تشجير اراضيهم وايجاد مستنبتات في المقاطمات

٤ – ما يرد من اللحان

مقررات اللجنة الادارية

حواب وزير العدلية على سؤال العضو ناجي باشا العزام بشأن الشكاية المــوجهة ضد
مدعي عام اربد

نضت الجلسة سكرتار المجلس التشريم

## الجلسةالعشرون

افتتحت الجلسة العشرون للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين المصادف في ٢٩ شوال سنة ١٣٥٠ و ٧ آذارسنة ٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوي ماجد باشا العدوان ومحمد باشا السعد وسعيد باشا ابو جابر ٠

الرئيس - فليقرأ الضبط ·

فقری " .

متري باشا – قال المثل ( جئت لا تنشف فغرقت ): كنت قدمت اقتراح لاجل عفو الاردني من رسم الجنسية واحيل هذا الاقتراح على فخامت كم وجرى تعديله ·

نوفيق بك — (مقاطعاً) ارجو ان بمنع حضرة العضو من اتمام كلامه لانه خارج عن مواضيع الجلسة ، ويمكنه — اذا اراد — ان يقدم اقتراح بهذا الصدد على حدة ، ويُبعث فيه في جلسة اخرى يدخل بين مواضيعها ، وذلك خير من اختراق احكام النظام الداخلي .

ِ الرئيس – بمكنكم يامترى باشا ان تقدموا اقتراحاً بهـــذا المعنى خير من ان تخرج على احكام النظام الداخلي

الرئيس - عنــدنا اقتراح العضو ناجي باشا العزام بشأن المو المواد ٣-ــ٩ من قانون منع سرقة الحيوانات، فليقرأ .

« فقرى كما هو منشور في الصحيفة ١٧٧ —١٧٨ من ملحق الجريدة الرسمية ».

عمر حكمت بك — كنت انتظر ورود سواً لا أسبب عدم تطبيق القانون المذكور بالشدة اللازمة لكثرة الوقوعات في البلاد، وخصوصاً في اللواء الشالي، وما كنت لأظن ابداً ان يقع التاراحاً من أجل لنو هذا القانون المتعلق بالانضباط والأمن الحملي .

بهذه المناسبة لااقدر ان امنع نفسي من ان اعـرض لمجلسكم العالي من ان الاممتعجال بطلب الغاء الغامة المنتعجال بطلب الغاء القوانين المتعلقة بالأمن لايخلو من المحاذير الذلك اطلب رد اقتراح العضوالمحترم

عوده بك – وانا بدوري من حيث النتيجة او يد ماجاء فى بيانات معالي وزير المدلية نظر آ للاختبار والتجربة على مااعلمه بمقتضى الوظيفة

لأشك ، ان الحكومة العثمانية ماوضعت هذا القانون الا بعد درس عميق واختبار طويل ،

وبالحقيقة ان وجود هذا القانون هو من اهم ضروريات بلادنا ، وليس من المستغرب وضع قانون مدني يتمركز على قاعدة شرعية ، حيث من المعلوم عند وقوع جناية قتل بجوار احدى القرى ولم يتبين القائل فيكون حينئذ سكان تلك القرية مكلفون بدفع دية المقتول ، وبنا على هذه القاعدة الشرعية وضع هذا القانون الذي هو بالوقت نفسه يتناسب مع الحالة الحاضرة .

فاذ رأى مجلسكم الموقر ان يتثبت مناقوالي هذه قبل البت في الامر، فينبغي ان تو خذ مطالعات وزارتي المدلية والداخلية وقيادة الجيش بعد ان يتلقوا من فروعهم البيانات من حيث التجربة عن ضرر او منفعة تطبيق هذا القانون

قاسم بك الهنداوي -- اذا لم يكن لحضرة الزميل المقترح ناجي باشا ان يبين المحاذير الناجمةمن تطبيق هذا القانون اطلب رد اقتراحه

ناجي باشا — نظراً لمدم وجود اشخاص خبيرين بقص الاثر ومنعاً لغدايات قد يبدوها القصداصين لمنفعة او مضرة اشخاص بايعاز اشخاص آخرين بودون الانتقام من اهل قريتما بمطلبث لفو بعض مواد هذا القانون ، حيث ان صاحب الاموال المسروقة هو الذي يسير القصاص حيث اراد ، إما عن سوء قصد واما عن محسرد ظن ، فلما ينتهي الاثر الى احدى القسرى تجبر الحكومة بتغريم ثن الحبوان المسروق لاهل تلك القرية ، ومن المعلوم انه يوجد بين سكان تلك القرية من هم مغزهون عن ارتكاب مثل هذه السرقات ، اقول ذلك بنا على ما تحقق لي من حوادث السرقات التي تقع في بلادنا ومن عدم معرفةقص الاثر من قبل القصاص الموجود في اربد المسمى (علي المنهش) لان هذا القصاص قبل ان يخرج لقص الاثر يسأل صاحب الحيوان المسروق من يشتكي ومن ثم يعقب الاثر على ادعاء ه حسب تعريف صاحب الحيوان الذي لا يخلو من اغراض شخصية ، فنظراً لما في هسذا القانون من اجعاف اطلب لغوه او تعديله بصورة تتفق مع مصالح الاهلين ،

عوده بك — ان الذي قدرت ان افهمه من بيانات المقترج سعادة ناجي باشا هو عدم تطبيق مقاصدالقانون ،وليس الاعتراض على الاسس القانونيةالواردةفيه

لا شك ان من يتصفح هذا القانون لا يحد فيه ما يجعل جميع اهالي القربة التي قد يكون انتهى اليها الاثر سارقين ولا مظنونين، ولكن مقصد واضغ القانون اجبار اهل ثلك القرية على ان يقوموا بقسطهم من التحري على السارق ضمن قريتهم وعلى كل سرقة ثدخل اليها حتى اذا ما قصروا بعدون ضامنون ثمن الحيوان المسروق

قد فهمت مما جاء في بيانات ناجي باشا انه يشكو من عدم وجود قصاصين ذوي خبرة «



كافية لبعتمدعليهم فاليبهذه المناسبة اقترحان بكتب الى الحكومة لالفات نظر قيادة الجيش لانتخاب. رجال معتمدين وامينين لقص الاثر ·

توفيق بك – المقصدتأمين تطبيق القانون ·

« فقرر المجلس احالة الافتراح المبحوث عنه على الحـكومة لتوصي قيـادة الجبش باصدار اوامرها لقواد المناطق والمقاطعات باستخدام قصاصين من ذوي الحبرة والامانة عند تطبيق قانون هنع سرقة الحروانات».

الرئيس – فليقرأ اقتراج العضو محمد باشا السعد فيها يتعلق بتبديل الغرامة بالحبس -

«فقريء كما هو منشورفيالصحيفة ١٧٨ و١٧٩ منالعدد ٧٤منملحق الجريدة الرسمية». عمر حكمت بك – انى شخصياً لا ارى مانعاً من احالة هذا الاقتراح على لجنة القوانين .

توفيق بك — أن النظام الداخلي ينص على أن الاقتراحات التي تقدم بثأن تعديل القوانين يتذاكر بشأنها المجلس التشريعي، فأذا أقرها تحال على الحكومة لتنظيم صيغة التعديل المطلوبة خلال. مدة معينة وأعادتها للمجلس، ولذا لا أرى بالامكان أحالة الاقتراح على لجنة القوانين كما ذكر وزر العدلة.

سعيد بك المفتي — اساماً صاحب الاقتراح متغيب عن الجلسة ، فارى لزوم تأجيل البحث. فيه لجلسة اخرى حتى بتمكن صاحب الاقتراح من تفهيم مقاصده .

حسين باشا الطراونه – اظن ان الاقتراح مفهوم ولا اعتقد انه يوجد ما يستوجب الاستفهام. من مقدمه ولذلك ارى لزوم احالته على الحكومة ولا بجب الانتظار لحضور المقترح .

عادل بك – ان هذا الاقتراح مفيد جداً ، لهذا وطالما ان وزير العدلية وافق على اساس الاقتراح ، اطلب ان يقرر احالته على الحكومة لسن قانون بشأنه وعرضه على المحلس التشريعي الموقر في دورته المقبلة .

« فقرر المجلس احالة الاقتراح المبحوث عنه على الحكومة لوضع صيغة لائحة قانونية بما تضمنه وايداعها الى المجلس في الدورة القبلة » .

الرئيس - عندنا اقتراح مترى باشا بشأن اجبار الاهلين على تشجير الاراضي فليقرأ

– اقتراح عضو المحاس التشريعي متري باشا الزريقات ـــ

« يعلم فخامة الرئيس والزمسلام الكرام ان فلاح بلادنا يسمد في معيشته على زراعة الحبوب وزراعة الحبوب وزراعة الحبوب

المصعوبة انتقل واذا امحل الموسم قضى على الفلاح لان ايس لديه مايسد خاتمه فتلافياً لذاك اقسترح النه يوعن لمديرية الزراعة بأن تدرب الاهلين على غرس الاشجار المشرة كالعنب والزيتون والتسين واللوز اجباري و بلزم كل ملاك بان يغرس ربع اراضيه وبهدنه الواسطة نكون قد انمينا موارد البلاد و صنا الفلاح من الهلاك جوعاً ايام الحل وفوق ذلك ففي ايام الحل لايستطيع فقراء الفلاحين ان يبتاعوا مايلزمهم ويلزم صغارهم من الفواكه والاخضار لقلة ذت يدهم فلو كانت تغرس في اراضيهم لزادت ثروتهم ولما كانت تغشر بينهم الامراض لعدم حصولهم على الفاكهة والاخضار في موسمها وعلاوة على ذلك اقترح أن تغرس اشجار غير شمرة في البلاد الحالية من الاحسراش تلطيفاً للمواء واستجلاباً للامطار لان كثرة الاشجار تجاب الامطار كما هو معلوم واطلب ان تجمل مديرية الزراعة في كل منطقة مستنبتاً تغرس فيه الاشجار بكثرة على انواعها ولا سيم المشرة وبهذا نكون قدخدمنا في كل منطقة مستنبتاً تغرس فيه الاشجار بكثرة على انواعها ولا سيم المشرة وبهذا نكون قدخدمنا البلاد و تكون مديرية الزراعة قد يرهنت على انها تقبض رواتها لقاء خدم تو ديها للبلاد وفي الحتام الحي صاحب السمو امير البلاد المعظم وفخامة الرئيس والزملاء الكرام .

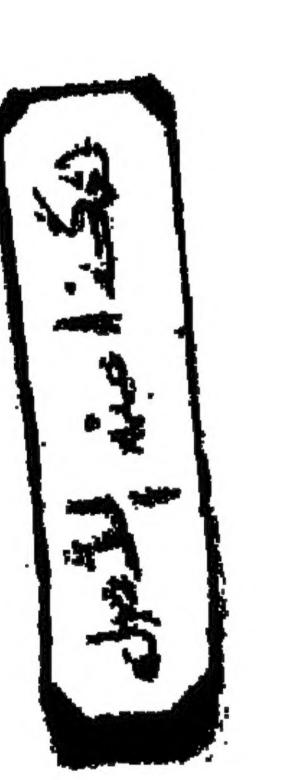
« 1944-Y-Yo

متري باشا – انني از يدعلي اقتراحي هذا بأن يسن قانون بهذا الخصوص بحيث يشجع المتصرفين وقائمي المقام على الجد والعمل، كعبد المهدي بك الشهايله الذي برهدن على نشاطه تجاه الحمد كومة مالشمه بن

توفيق بك - هذا المـوضوع موضوع هام جداً ، ومفيد اكثر مما يُتصور ، وكانت دائرة الزراعة اقترحت وضع قانون لاجل جمل التشجير في البلاد امراً اجبارياً ، والمجلس التنفيذي الذي حرس ذلك الاقتراح وجد ان الأهم من امر التشجير هو محافظة الشجـر ، ولذلك ارتأى تأليف لجنة لاجل وضع صيغة قانون كما اقترحت دائرة الزراعة والنظر في احتواء القانون على كل مايكفل منع وقوع التعديات على الاشجار ، وعلى احتوائه احكاماً ربما نكون شاملة لا كثر مما نفضل يه حضرة المقترح المحترم و لهذا لامانع من احالة الاقتراح على الحسمة لتبعث به الى اللجنة الخاصة التي ستتابع امر انهاء عملها بكل سرعة ممكنة .

« فقرر المحلس اخالة الاقتراح المذكور على الحـكومة لتبعث به الى اللجنة الخاصة المشار اليها للنظر فيه »

الرئيس - عندنا قرارات اللجنة الادار بة افلتقرأ



﴿ قرار اللحنة الادارية رقم (١١) وتاريخ ١-٣-٩٣٢ ﴾

«اطلعت اللجنة الادار بة للمجلس التشريعي على الاستدعاء المقدم من امضاء مخاتير قرى جراحي ودوقرة وبيت راس وصيدور وفوعره و كفر جايز وحبكا وسوم وتقل — البارحه و كفر بوبا المحال الى هذه اللجنة من قبل فخامة رئيس المحلس التشريعي وفيه يشكون من تضييق جباة المصرف الزراعي على المديونين من قراهم بينما والازمة المالية آخذة بمخناقهم و بطلبون تسكليف مدير المصرف المذكور لتأجيل الجباية لوقت آخر بمكنهم فيه تأدية ديونهم وقد اطلعت ايضاً على جواب و كيل المصرف المؤرخ في ١٩٣١ – ١٩٩ المؤرخ في ١١ – ١٩٩ المؤرخ في ١١ – ١٩٩ ومو بوطه صورة قرار مجلس المصرف المذكور المؤرخ في ١١ – ١٩ ومو بوطه صورة قرار مجلس المصرف المذكورة لم تصب بالمحل في هذه وفيه انه فهم من بيانات دائرة الزراعة والحراج ان اراضي القرى المذكورة لم تصب بالمحل في هذه السنة وان المأمور الذي حرر المداينة على هذه الاستدعاآت متضمنة و جود الحاصلات بدرجة دون الوسط قد نقل لمحل وظيفته في حينها ولذلك قرر المجلس المشار اليه رد طلبات المذكور بن و بنا على ذلك فان وكيل مدير المصرف الزراعي لا يرى من سبيل لتلبية طلبهم .

ولدى المذاكرة وجد ان الازمة المالية والضائقة الاقتصادية ضاربة اطنابها في بلاد الامارة ومن جملتها القرى المار ذكرها وليس من العدل والمصلحة مضايقة المزارعين اكثر من طاقتهم والضرر الذي يحصل للمصرف من جراء التأجيل لا يعادل واحد في الماية من الضرر الذي يصيب المزارع في بيع موجوداته ودفع ديونه بهذه الآونة العصيبة ولما كانت القاعدة الشرعية العادلة اختيار اهون الشرين لذلك ان لجنتنا تختار تكليف وكيل مدير المصرف بواسطة الحكومة لزوم تأجيل جباية ديون اهل القرى المذكورة الى زمن البيدر .

نوفيق بك — بصفتى رئيس محلس ادارة المصرف الزراعي اراني مضطرًا لان اوضع للمجلس. العالي امورًا تتعلق بما جاء في قرار اللجنة الادارية الذي قري الآن :

كاكم يعلم ان المصرف الزراعي قام في هذه السنة بخدمات جليلة للمزارعين حيث بلغت القراضائه حتى البيدوم مايقارب العشرين الف جنيه ، كما ان تأجيلانه فقد زادت على الحسة عشر الف جنيه ، كما الله جنيه .

وقد رأى المصرف تأميناً لتهوين الضائقة على الهتاجين —وهم كثيرون جداً— ان لايتساهل. في امر التأجيل الأ اذا كانت هنالك ضرورة قصوى تستدعي الامهال .

و من المعلوم ان المبالغ التي يجبها المصرف من ليسوابضرورة شديدة الى الامهال ، يقرضها الى الشخاص آخر بن الله منهم حاجة ، ولا يبقى في صندوقه درهما واحداً ، ولذلك فان القول بان

المصرف لايتضرر امر صحيح ، الاان المحتاجين من المزارعين بتضررون من اجرا التسه الاتأجيل في غير محلم، وابقاء المنافع موقوفة على غيرهم بمن سبق لهم اخذالقروض وحاولوا في تسديدها بدون ضرورة قصوى ، وفضلا عن هذا فأن قانون المصرف جعل امر التأجيل منوطاً بالآفات الساوية ، كالمحل ، والجراد ، وغيره .

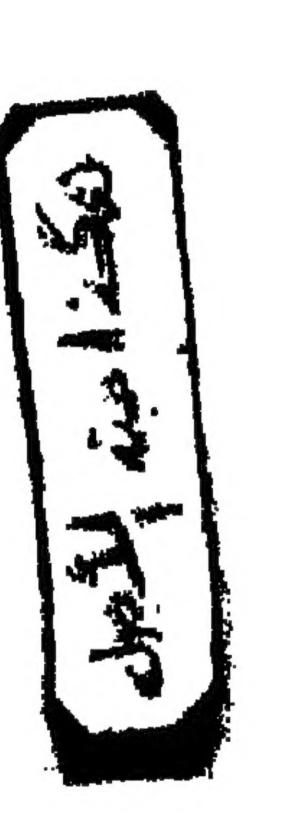
ورغماً عن ذلك فان مجلس المصرف وجد مخرجاً ومال الى طريقة تأجيل الديون الطلوبة حتى من الذين لم تتضرر مزروعاتهم بسبب آفة سماوية ، بل ثبت لديه ان حالتهم كانت سيئة من وجهة قلة المحصول ، وسري على هذه القاعدة ، واجل الديون المطلوبة من معظم القرى في اللواء الشمالي .

اما اهالي القرى الذين قدموا المضبطة المبحوث عنها في قرار اللجنة الادارية فقد بحث مجلس المصرف في امرهم مرتين ، واعطى قرارين برفض طلبهم ، وامرالتأجيل ليس من صلاحية المدير ، بل من صلاحية المجلس الذي ثبت له ان اهالي هذه القرى لايمكن ان يعتبروا في ضائقة تسئوجب تأجيل الدبن المطلوب منهم ، ولكي لايكون هنالك سابقة للاخرين لم يشأ ان يبدي اي تساهل في الموضوع ، وايد رفض التأجيل بعد ماثبت له ان حاصلات هذه القرى كانت جيدة جداً ، واست ارى من المصلحة اعطاء قرار كاطلبت اللجنة الادارية لاسياوان الصلاحية القانونية في مثل هذا الامر منوطة بمجلس ادارة المصرف لا بغيره ،

اود ان اصرح مع كل ذلك ان مجلسكم العالي اذا لم يقرر شيئًا باتاً في الموضوع ، ربما بحث محلس ادارة المصرف في طريقة ادارية يمكن من ارجاء التحصيل الدوسم القادم ، هذا اذا وجد ان من المدكن اعادة النظر في الامر .

عوده بك - لقد تفضل عطوفة السكرلير العام بصفته رئيس مجلس ادارة المصرف الزراعي وقال انه بمقتضى نظام المجلس المشار اليه ، لا يجوز تأجيل جباية ديون المصرف الألاسباب معلومة ، ومن جملتها المحل.

ان جميع الاعضاء الكوام يسلمون معي بان بلاد الامارة مصابة في هذا المرض، الآ انه يوجد تفاوت بين القرى والعشائر والافراد، فمنهم من كان محتاجاً الى الاعانة حتى يتدارك قوته اليومي ومنهم من كان محتاجاً للاقراض ، ومنهم من هو محتاجاً للعفومن الضرائب الاميرية ، وقد قامت الحكومة بقسط كبير من هذه المساعدات المادية، ومن اهل بلاد الامارة من هوغير محتاج القوت او الاقراض او العفو من الاموال الاميرية ، بل لا يمكننا ان ننكر انه محتاج الامهال لبضغة النهر ليدفع بعدها ديونه للحكومة وهذا الامهال لا يسبب الضرر للدائن بل هو مفيد للمديون ، فارجو من المحلس



الموقر قبول اقتراح اللجنة الادارية .

قاسم بك – الفت نظر الحكومة الى ان يعيد مجلس ادارة المصرف النظر في مقرراته · « فقرر المجلس احالة القرار على فخامة رئيس الوزراء لالفات نظر مجلس ادارة المصرف.

الزراعي الى ماتضمنه قرار اللجنة المذكور » .

## فرار

- اللجنة الادارية رقم (١٥) وتاريخ ١-٣-٢٩٢١.

« اطلمت اللجنة الادارية للمجلس التشريعي على الاستدعاء المرفوع لفخهمة رئيس المجلس. من رشيد بك الرافعي ورفقاه المحامين المقيمين في اربد والمحال الم هذه اللجنة بتاريخ ٢٧--١٢- ٩٣١ فوجد ان المستدعين يشتكون من عدة الضرائب المفروضة عليهم بالنسبة المهنتهم ويطلبون طرح اعتراضهم كاقتراح على المجلس لتقريرتعديل القانون ·

ولدى احالة استدعاء المذكورين على وزارة المالية لابداء رأيها في الموضوع ورد الجواب عن طريق رئيس الوزراء وفيه ان وزارة المالية قائمة بوضع مشروع يقضي بالغاء ضريبة التمتع على ان يستعاض عنها برسم مقطوع يستوفي على درجات مختلفة مقابل رخص تعطى للتجارة واصحاب المهن وستحرص في وضعها على ايجاد المساواة بين المكلفين .

ولدى المذاكرة تبين انه لم يبق من حاجة لتقديم اقتراح في هذا الشأن بل يكتفى بالفات نظر الحسكومة لوجوب البتسريع بتنظيم اللائحة التي نوهت عنها وزارة المالية ورفعها للمجلس التشريعي» • «فقرر المجلس احالته على الحكومة لتوصى بسرعة وضع اللائحة القانونية المنوه بها » •

- قرار اللبعنة الادارية رقم ( ١٦ ) وتاريخ ١ -٣-٣٠٩ \_

«اطلعت اللجنة الادارية للجلس التشريعي على الاستدعائين القدمين من امضاء الشيخ عبد الحي افندي مرادقاضي الشرع والصلح في معان المورخين في ١٣ – ٨ – ١٩٩٥ و ٢٣ – ١٩٢١ – ١٩٢١ و وفيها يشكو من نقله من وظائف العدلية الى القضاء الشرعي بدون مواققته و تنزيل درجة رائبه و يطاب تلافي مغدوريته واطلعت على الجواب الوارد من معالي وزير العدلية وفيه انه بتاريخ ٢٧ – ٢٩ قرر المجلس القضائي العالي انهاء وظيفة الموما اليه من العدلية وبالتاريخ ذاته قرر تعيينه قاضياً شرعاً لاربد وقد صدرت الارادة المطاعة بالموافقة على ذلك

ولدى المذاكرة في هذا الشأن و جد ان الموضوع عبارة عن انها وظيفة المستدعي من خدمات. العدلية ومن ثم تعيينه محدداً لوظيفة في القضاء الشرعي قبل بها المذكود واستمرعلى الحدمة فيها ونقل.

بنفس الوظيفةوبترفيع الراتب الى معان · ولماكان امر تقدير خدمة الموظفين يعود الى روسائهم الذلك لاترى لجنتنا مابوجب البحث فيه بهذا الشأن » ·

« فقرر المجلس حفظه »

## قرار

اللجنة الادارية للمجلس التشريعي رقم (١٧) وتاريخ ١-٣٣-١٩٣٢

اطلعت اللجنة الادارية على الاستدعاء القدم من امضاء السيد صالح المصطفى من اهالي اربد المورخ في ١٦- ١٢- ١٩٩١ الى فخامة رئيس المحلس التشريعي والمحال الى لجنتنا فوجد فيه الستدعى يشكو من عدم نلبية طلبه التزام التحري على مياه يعتقد وجودها بجوار قصبة اربد وجرها بقساطل الى القصبة المذكورة تحت شروط عرضها على الحكومة واهمها اله يتعهد ان يجلب الماء طلى نفقته واذا لم ينجح فهو مجبور على اعادة ما يقبضه سلفا من قيمة الالتزام ويضمن لاصحاب الاراضي التي يجري فيها الحفريات جميع الاضرار التي نلحقهم وانه مستعد لتقديم الكفالة والتأمينات التي يجري فيها الحفريات جميع الاضرار التي نلحقهم وانه مستعد لتقديم الكفالة والتأمينات المحافية لاسترداد ما يقبضه من نقود وينتج عن عمليته من اضرار النير وبنفس الوقت اطلمت لجنتنا على اجوبة مهندس البلديات اولا واخرا والها برات التي دارت حول هدذا الموضوع فوجد خلاصتها ان المهندس الموما اليه بستنكر على المستدعي امل النجاج لعدة اسباب فنية درجها في خوابه ويفضل ان ثجر المياه الى قصبة اربد من ماء راحوب حيث لا يكاف اكثر من اربعة الاف جنيه ويكن استيراد ما لا يقل عن اربعة انشات من الماء بينا والمستدعي لا يكاف اكثر من اربعة الاف ويطلب بدل ذلك ستة الاف جنيه و

ولدى المذاكرة تبين ان جاب الما من راحوب يتعارضه عدة عراقيل مادية ومعنوية واهمها معارضة اهل تلك البلدة لذلك المشهروع نظراً لاحتمال الاضرار الفادحة التي تلحقهم من نشوف من روعاتهم واشجارهم العديدة التي تسقى منها فيما لو حرموا منه واخذه لقصبة اربد ولذلك راجعوا المحاكم وطلبوا منع معارضة الما خاصتهم .

ولما كان المستدعي يتمهد بجلب ما مضغوط بقساطل لا تقلءن خسة انشات و بضان كل ضرر يصيب اهل القرى والاراضي التي تجري فيها عمليات مشروعة و بنفس الوقت يتمهد باعادة كل ما يقبضه سلفاً من نقود حسما يتم عليه الشرط فيا لو اخفق مسماه وانه متعمد لتقديم التأمينات والضهانات الكافية على ذلك و لذلك ترى اللجنة ان ليس هناك ما يمنع عقد انفاقية مع المستدعي على اساس الشروط التي عرضها باستدعائه وما ابداه مهندس البلديات من احتالات يجب ان لا يكون



« فقرر المجلس احالته على فخامة رئيس الوزراء لاجراء الايجاب » · الرئيس – فليتلى سوءًا ل ناجي باشا الذي سيجيب عليه وزير العدلية · السوءًا ل :

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

سو ال

كانت الحكومة بناعملي اشعار مني ونظراً لامور لا تليق بكرامة الحكومة والقضاء صدرت من مدعي عمام اربد السيد سليمان خور شيد قررت التحقيق في الامور التي صدرت منه فاوفدت حنا بك العارين مفتش العدلية وبعده وزير العمدلية بالذات وروئ اذ ذالت من اللازم عقد مجلس تأديبي للذكور وقد حضر الموما اليه الى المجلس ولكنا للآن لم نراية اجراء آت من قبل الحكومة بشأنه ولم نعلم النتيجة التي ينتظرها الشعب بفروغ الصبر حفظاً لكرامته وصونا لافراده لذلك ارجو السوال من وزارة العدلية عن نتيجة الاجراء آت التي جرت في قضيته حسب الاصول تأميناً للحق والعدالة التي لا وجود لحكومة بدونها سيدي .

عضو المجلس التشريعي عضو المجلس التشريعي ناجي العزام

وزير العدلية

عمر حكمت بك -- الجواب:

ان المجلس التأديبي الذي نوه عنه في سوء آلناجي باشا قــد اكــل تحقيقانه وسيمطى قراره في ا اليوم ·

الرئيس - مواضيع الجلسة الآثية:

١ – مشروع اعفاء شركة بترول العراق من رسوماالبلدية.

٢ – مشروع قانون تعديل بعض الرسوم التي تستوفى بموجب قانون النقل على الطرق

٣ -- مشروع قانون تعديل المادة (٩) من قانون التدريسات الابتدائية
٩ -- اقد احا المضم بن حمد باشا بن حاذى ومحمد باشا السعد بشأن تعديل

٤ -- اقتراحاً العضوين حمد باشا بن جازي وحمد باشا السعد بشأن تعديل قانون انتخابات بلس التشريعي .

ه – اقتراح العضوين حمد باشا بن جازي بشأن اعفاء العربان الرحل من الاموال الاميرية تعداد مواشي السنة الحاضرة · مدًا في سبيل الوصول الى غاية جلّى لا تكلف الحكومة والاهلين اقـــل ضرر بفرض عدم الوصول اليها · ولذلك تطاب اللجنة من المجلس الموقر الموافقة على تكليف الحكومة للايعاز لمن يلزم بعقد اتفاقية قانونية معالمستدى» ·

أَنْ مَنوفيق بكَ -لاءكن للحكومة ان توعز للبلدية بعقد اتفاقية ، ولكن يمكن ان تلفت. نظر البلدية الى ماتضمنه القرار ·

عوده بك – أن البلدية غير ممانعة ، والممانع هو مهندس البلديات -

« فقرر المجلس احالته على الحكومة لالفات نظر بلدية اربد الىماتضمنه قرار اللجنة المذكور».

قرار

اللجنة الادارية للمجلس التشريعي رقم (١٨) وتاريخ ١-٣٠-١٩٣٢

اطلعت اللجنة الادارية للمجلس التشريعي على الاستدعائين المقدمين من امضاء السادة بشاره الحوري ورفاقه تجار الجلود المرفوعين الى فخامة رئيس المجلس التشريعي والمحالين الى هده اللجنة فوجد فيهما ان المستدءين يشتكون من زيادة الرسم الذي يدفعونه عن الجملود عند تصديرها ولدى الاستعملام بواسطة المقامات العليا من مدير الزراعة ورد الجواب وفيه ان مصلحة البيطرة تستند في استيفاء الرسوم الى النظام الصادر في العدد ١٤٧ من الجريدة الرسمية وانه لا يعتب الفئة الموضوعة في النظام باهظة ولدى الاطلاع على النظام المذكور وجد انه يجيز استيفاء ثلاثة ملات عن كل كيلو من جلود الحيوانات الطرية رسم مخصوص .

وبما أن اخدرهم عن صادرات البلاد بهذا المقدار بما يعرقل تكثير الاصدار ويضر بالمصلحة العامة ولذلك ترى اللجنة أن تنزيل هذا الرسم الى ملين عن كل كيلو من الجلود بما يشجع صادرات البلاد ولذلك قررت لجنتنا بالانفاق استحصال موافقة المجلس الموقر لتسكليف فخامة رئيس الوزرام بجسب ماله من صلاحية لتعديل النظام المذكور .

عوده بك — ان هذا الرسم وضع بنظام صدر من قبل رئاسة الوزراء بمقتضى مالها من صلاحية قانونية تستند الى الفقرة ( ط ) من المادة ( ١٩ ) من القانون المنشور في العدد( ١٣٥ ) من المجريدة الرسمية

وبما أن القاعدة الاقتصادية نقضي بتنقيص الرسوم عن صادرات البلاد تشجيعاً لمحصولاتها، وأت لجنتنا الفات نظر فخامة رئيس الوزراء الى تعديل النظام المذكور بتنزيل مل واحد عن كل كيلومن الجلود، فأرجو من عبلسكم الموقر الموافقة على دفع هذا القرار الى رئاسة الوزراء لاجراء الايجاب.